

المضمحل الموجود بالوجود الخاص مع وجود الفلك في الوجود
 وزيد في الثاني وعند في حمل الاجراء متيقنه ايضا يكون
 المحكي عنه هو الحال الموجود بالوجود الخاص مع الحمل
 فان الوجود الخاص الحال هو الرابط اسبغ حمل الاجزاء
 بعضها على بعض وعلى الكل كما سبغ في تختمته بوجه ارفق
 ان سانه فخالي فاحفظ هذا التحقيق فملك لا غيره
 في غير هذه التخليق ومن ثم يوصف الجز بالصدق والكذب
 بالضرورة فان الصدق عبارة عن مطابقة الحكاية للحكي
 عنه والكذب بعينها فنقول القائل كلامي هذا كاذب
 ليس بخبر فان الحكاية عن نفسه غير مقبول استشارة ابي فمعه
 اشكال مشهور وهو ان قوله القائل كلامي هذا كاذب
 مشهور الي نفس هذا القول غير السنه لا يشتمله على
 الموضوع والمحمول والنسبة التامة الجزئية وكلها هذا
 شأنه فهو خبر وكل خبر لا بد ان يكون صادقا او كاذبا
 وهذا السلام له تصور صدقه وله كذبه اما اول
 فذات الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع في الواقع
 فالمحمول هو كاذب ثبوتيه للموضوع يستلزم كذبه
 النسبة بلزم اجتماع التخصيص واما الثاني فذات
 الكذب عبارة عن عدم ثبوت المحمول للموضوع والمحمول
 هو الكذب وسلبه عن الموضوع يستلزم صدقه بالضرورة
 واجاب المحقق الدواني بما في المتن حاصله انه ليس هاهنا
 نسبة تامة خبرية بل انشائية فان النسبة التامة الجزئية
 تعني الحكاية والمحكي عنه وهما متغايران وليس هاهنا
 كلاما اخر فيلزم اتحادها وهو غير مقبول اذا كان القول
 المذكور انشائيا فهو ليس بمصادق ولا كاذب ولا يلزم المخدوم

والفخر

والحق انه يجمع اجزاءه ما خود في جانب الموضوع فاشبه
 ملحوظة اجمالا في المحكي عنها ومن حيث تعلق الانفعال بها ملحوظة
 اجاب المصنف بان هاهنا اجمالا وتفصيلا فالقول المذكور
 انما يدخل تحت قوله هذا بالاجمال لان الاشارة انما
 تقع في الان فيلاحظ القول المركب فيه بلحاظ واحد
 وهو الاجمال وهو المحكي عنه ومن حيث تعلقه عن
 اوله الي اخره وملاحظة الذهني الي معنى كل واحد
 واحد من اجزا لفظه ملحوظة تفصيلا هو الحكاية هو
 فالنسبة عبارة في كلام المصنف عن القول المذكور وليس
 المراد بالانفعال المذكور في كلامه الاذعان فانه انما
 يتعلق بالجملي كما سبغ بل المراد به الانفعال على اللسان
 من اوله الي اخره بحيث يكون كل لفظ منه يقبل عن
 معناه اختيارا وح يحصل الفرق بين الحكاية والمحكي عنه
 فسقط قول المحقق الدواني وما قيل انما اذا اشترى
 الي القول المفضل يلزم انه يتخذ فاسد فان الاشارة
 بهذا التامع في الالذ وهو منافي له ن تقع فيه لطاقت
 كثيرة وانما المراد بالتفصيل هاهنا هذا المراد اذ اظهر
 الفرق بين الحكاية والمحكي عنه بالاجمال والتفصيل ففي
 هذه الصورة يجوز ان يكون المفضل صادقا وانما يخرج
 الكذب الي الجملي وبهذا يتبين ما في المحاشية وهذا
 كما انه جواب عن الشبهة عندك جواب عن جوابه
 المحقق الدواني ايضا ويجوز ان يكون قضية واحدة
 صادقة باعتبار كاذبة باعتبار اخر وكذا العكس
 ولا يرد ما اورد ان الانصاف بالصرف والكذب انما
 يكون في النسبة الحكيمة التفصيلية دون الاجمالية المحكي

تفصيلا في الحكاية

٢٥